اقتصاد

«رسائل» القلاع: تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية لمصلحة المواطن وليس للتاجر أو الصناعي

كنزة ولادي مهربة تباع بـ٦ آلاف ليرة ومثيلتها المحلية بـ١٧ ألفاً!

| صالح حميدي

قال رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غسان القلاع لوفد رجال الأعمال السوريين المقيمين في مصر: «أينما زرعتم في سورية تحصدون، من درعا إلى رأس العين».

مضيفاً: «إن اتحادي غرف التجارة والصناعة يسعون إلى بناء اقتصاد وطني لا يطف أحد على الآخر ولا تمييز فيه بين الصناعي والتاجر أو أي فعالية اقتصادية وأخرى ونسير على خطين متوازيين».

وحول تساؤلات أعضاء الوفد حول المزايا والتسهيلات وأبرز الخطط والمشاريع الوطنية للعامين القادمين، بيّن القلاع أن المناطق الصناعية في سورية تعد الحاضنة الصناعية الأكبر لجميع المنشآت والمصانع وتقدم الكثير من المزايا والتسهيلات على صعيد الأراضي والقروض لمختلف الصناعات والمهن وفيها آلاف الأمتار المربعة في حالة جاهزية للاستثمار وإقامة مختلف المنشآت الصناعية عليها. ووعد بتزويد الوفد بخطط الحكومة وبرامجها ومشاريعها القادمة.

واستثمر القلاع مناسبة اللقاء لتمرير العديد من الرسائل إلى صناع النسيج والألبسة في سورية، إذ استهجن الكلف الكبيرة على صعيد المنتجات النسيجية والألبسة قياساً بالأسواق المجاورة، ضارباً مثالاً كنزة ولادي بسعر ٦ آلاف ليرة دخلت تهريباً ومثيلتها في الأسواق السورية من الإنتاج المحلي بسعر ١٧ ألف ليرة. واصفاً هامش الربح بالفاحش وغير المعقول متسائلاً أيضاً: «لماذا يباع بنطال الجينز بسعر ١٦ ألف ليرة ولدينا كم هائل من مصانع النسيج في سورية؟»

وبيّن القلاع أن المطالبة بتوسيع قائمة المستوردات ليس بهدف منافسة المنتج الوطني وإنما من أجل تأمين حاجة المواطن وكف أيدي المهربين وتوظيف الأموال بطرق شرعية في الإنتاج المحلي، قائلاً: «إن تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية هو لمصلحة المواطن وعلى حساب خزينة الدولة وليس لمصلحة التاجر أو الصناعي».

هنا تدخل أحد رجال الأعمال السوريين من مصر قائلاً: «إن قلة المصانع في سورية وانخفاض الطاقة الإنتاجية للمعامل القائمة يمكن أن تتسبب في ارتفاع الكلف والأسعار إلى هذا المستوى وهو ناتج عن قلة العرض، وإن عودة المعامل إلى موطنها وتسهيل إجراءات هذه العودة تساهم في خفض الأسعار إلى مستويات قريبة من الجوار».

وأشار أمين سر غرفة تجارة دمشق محمد حمشو إلى أن الصناعيين والتجار رفعوا شعار نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع، واعتبروا أن الحامل للاقتصاد الوطني هو الزراعة والصناعة و«أن الوقوف إلى جانب الصناعيين يعني لنا الكثير لتشجيع الاستثمارات الصناعية ولا يعفي ذلك من القيام بالاستيراد خلال هذه المرحلة ريثما تنشأ مصانع تغطي احتياجات السوق المحلي».

وكشف حمشو عن مساع كثيرة تجري للتعاون مع المغتربين السوريين بهدف تشجيعهم ومساعدتهم للعودة برؤوس أموالهم وصناعاتهم إضافة إلى تشجيع عودة الأيدي العاملة السورية إلى موطنها وأن رجال الأعمال السوريين في الداخل وفي الاغتراب يبحثون عن الحلول والمقترحات الكفيلة بتسهيل عودة العمالة السورية إلى البلد، للدخول في صلب العملية الإنتاجية، واقتراح الحلول وعرضها على الجهات المختصة لمعالجة قضايا وأوضاع هؤلاء من مختلف النواحي، لافتاً إلى وجود جهود كبيرة تبذل لنقل المهن والمعامل إلى سورية والتحضير لاستثمارات جديدة.

وأشار إلى أن قانون الاستثمار الجديد سوف يشكل نقلة نوعية على صعيد الاستثمار وذلك من خلال لقاء رجال الأعمال السوريين مع رئيس الحكومة مؤخراً وسوف يكون ملبياً لمتطلبات المرحلة الحالية.

رئيس وفد رجال الأعمال المغتربين في مصر بسام محمد الأشرم نقل رغبة رجال الأعمال في مصر خلال اجتماع ترأسه رئيس مجلس الأعمال السوري- المصري سابقاً خلدون الموقع بالعودة مع مصانعهم وتجهيزاتها والأيدي العاملة السورية إلى بلادهم في حال توافرت التسهيلات والمزايا المطلوبة ولفت إلى لقائهم مع رئيس الحكومة عماد خميس وعدد من الوزراء بهذا الخصوص كاشفاً عن رغبة ٨٠ بالمئة ممن أقاموا منشآتهم في مصر بالعودة إلى موطنهم وأن لديهم القدرة على إطلاق مصانعهم في غضون بضعة أشهر وليس سنوات والدخول في الإنتاج مباشرة مشيراً إلى أن الكثير من رجال الأعمال السوريين في مصر أقاموا منشآتهم في عدة أشهر.

٢٩٠ ألف طن قمح مشتريات الحكومة هذا العام أقل بمئة ألف طن من العام الماضي

| علي محمود سليمان

بلغت كميات الأقماح المستلمة في المؤسسة العامة للحبوب ٢٩٠ ألف طن حتى تاريخ يوم أمس وذلك مع نهاية موسم الحصاد في أغلب المحافظات، حيث قامت المؤسسة بافتتاح ٢٥ مركزاً في المحافظات لاستلام الأقماح، وبلغت الكمية المستلمة من الحسكة ١٦٠ ألف طن و١٣٠ ألف طن من باقي المحافظات، وبالمقارنة مع العام الماضي نجد أن المؤسسة اشترت ٣٩٠ ألف طن من الأقماح منها ٣٤٠ ألفاً من الحسكة وحدها، و٥٠ ألف طن من باقي المحافظات.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير عام مؤسسة الحبوب يوسف قاسم أن المؤسسة سددت أثمان الأقماح الموردة بقيمة ٤٠ مليار ليرة سورية حتى الآن من أصل الـ٧٠ مليار ليرة سورية التي تم تخصيصها من قبل الحكومة، حيث تم التسديد للفلاحين عن طريق فروع المصرف الزراعي في المحافظات ولم تتعد فترة التسديد أكثر من أسبوع وفي أغلبها تم التسديد خلال يومين.

وأشار قاسم إلى عدم ورود أي شكوى للمؤسسة من قبل الفلاحين فيما يخص أعمال الاستلام ، وإنما وردت شكاوي على ارتفاع نسبة الشعير في القمح وخاصة في محافظة حماة بالإضافة لارتفاع نسبة الإصابة بحشرة السونة، وتم الطلب من المؤسسة تخفيض نسب الشوائب والاجرام الموضوعة وفق جدول المواصفات والمقاييس الرسمية، لافتاً إلى أن الجدول المعتمد للعام ٢٠١٧ هو الجدول نفسه المعتمد منذ العام ٢٠٠٨ وهو مدروس بشكل فني مختص بما يمكن المؤسسة من شراء القمح لإنتاج الدقيق التمويني لإنتاج الرغيف التمويني بجودة عالية، ولذلك لم تتمكن المؤسسة من تعديل الجدول فأي تعديل فيه سيؤثر على جودة رغيف الخبز وتم اعتماد ذات الآلية للجدول بالإضافة إلى أن التسعير كان مجدياً للدرجات كافة فالأولى كان سعرها بـ١٤٠ ليرة سورية، والدرجة الثانية أقل بنسبة ١٪ والدرجة الثالثة أقل من الثانية بـ١٪، فيما الدرجة الرابعة يتم تطبيق الحسميات بحسب الأسباب، ولذلك عند ظهور عينات نسبة الشعير فيها مرتفعة وعينات نسبة الإصابة بالسونة مرتفعة فكان السعر متدنياً، وهي عينة سجلت سعر ٣,٩٠ ليرة سورية وعينة بسعر ٤ ليرات سورية.

وعلّل قاسم استلام المؤسسة للكميات المرتفعة نسبة الشعير والسونة بأن توجيهات رئيس الحكومة كانت بعدم رفض أي كمية من الأقماح مهما كانت المواصفات، لكي لا يفتح الباب للتجار في المساومة على الموسم والاتجار به، لذلك تم شراء كل الكميات التي عرضت على المؤسسة مهما كانت مواصفاتها، ولكن باقي العينات الأخرى لم تكن بذات السوء والتدني في السعر، حيث إن العينات التي تحتوي شوائب لا تتجاوز نسبتها ١٪ من مشتريات المؤسسة من الأقماح.

ولفت قاسم إلى أنه بحسب الاتحاد العام للفلاحين فإن السبب في ارتفاع نسبة الشوائب والشعير ضمن الأقماح يعود إلى كون الفلاحين اشتروا البذار من المؤسسة العامة لإكثار البذار وهي تضمن نسبة مرتفعة من الشعير ظهرت في المحصول، ولذلك فقد وجهت المؤسسة العامة للحبوب كتاباً لرئاسة مجلس الوزراء اقترحت فيه تعويض الفلاح الذي ورد أقماحه للمؤسسة بسعر منخفض بسبب ارتفاع نسبة الشعير واشترى بذاره من المؤسسة العامة لإكثار البذار، وذلك عن طريق صندوق دعم الإنتاج الزراعي أو عن طريق المؤسسة العامة لإكثار البذار.

مضيفاً بأن المؤسسة لا يمكن أن تمنح الفلاح الذي ورد أقماحه من الدرجة الرابعة نفس السعر للفلاح الذي قدم أقماحه بالدرجة الأولى، لأن ذلك سيؤدي لفتح باب الغش والتلاعب بقيام المتلاعبين بخلط الاقماح بالشعير لزيادة الكميات والحصول على اسعار مرتفعة لاقماح بجودة منخفضة ومرتفعة نسبة الشوائب والشعير فيها، بالإضافة إلى أن النتائج ستظهر في رغيف الخبز التمويني وستؤثر على جودته.

«الصحي» في «الإثنين التأميني»

العش: التأمين الصحي خاسر.. وزيود: ٧٠٠ ألف مؤمن في «المؤسسة العامة»

| الوطن

أكّد رئيس هيئة الإشراف على التأمين سامر العش أن التأمين الصحي خاسر من الجهة المحاسبية، إلا أنه مشروع وطني هدفه تقديم الخدمة للمؤمّنين، وهو ما يجعله مشروعاً غير ربحي في صيغته الحالية، ويصب في مصلحة المجتمع، وذلك خلال افتتاحه ندوة «الإثنين التأميني» أمس، المخصصة للحديث عن التأمين الصحي.

من جانبه قدّم مدير التأمين الصحي في المؤسسة العامة السورية للتأمين نزار زيود عرضاً لواقع القطاع وهمومه، وأبرز العقبات التي تواجهه، وخاصة بعد ارتفاع تكاليف الطبابة والاستشفاء بسبب انخفاض قيمة الليرة، مبيناً أن عدد المؤمّنين صحياً في المؤسسة نحو ٧٠٠ ألف شخص، في مجمل القطاعات (الإداري- الاقتصادي- الفرد والعائلي)، يتم تخديمهم عبر ٨٦٥٠ مزود خدمة (مشفى- طبيب- مخبر- دار أشعة..)، علماً بوجود ٤٨٦ جهة متعاقدة مع المؤسسة في مجال التأمين الصحي، ويدير العملية سبع شركات إدارة نفقات طبية (الطرف الثالث في الإدارة)، وهذا ما يميز التأمين الصحي عن غيره من أشكال التأمين الأخرى، ومسوّغ وجود هذا الطرف الثالث في إدارة التأمين الصحي هو التخصص الطبي الذي يتطلب وجود إدارة خاصة من أصحاب الاختصاص.

زيود الذي شدّد أكثر من مرة على ضرورة التعاطي الإيجابي مع موضوع الندوة، متجنباً الدخول في بعض الحيثيات من نقاط القصور في الموضوع، ساق العديد من الأمثلة، بعضها توضيحي مبالغ فيه، وبعضها واقعي، فيما يتعلق بما يسمى سوء استخدام البطاقة التأمينية، من المؤمّنين، ومنها أن قامت إحدى السيدات وهي غير متزوجة بإعارة بطاقتها لصديقة حامل، من أجل الولادة، ووقع اللبس عند تسجيل المولود. كما تحدث عن مجموعة من المقترحات يتم تدارسها اليوم من أجل حل مشكلات مشروع التأمين الصحي، منوهاً بأن العامل في الدولة يتحمّل حتى اليوم ٣٠٠٠ ليرة سنوياً من قسط التأمين الصحي، عبر اقتطاع مبلغ شهري قدره ٢٥٠ ليرة فقط، وهذا ما أكده زيود نظراً لأن البعض يقتطع منه أكثر من ذلك المبلغ، وهذا ما يقتضي المراجعة لتصحيح الوضع.

بدوره عقّب العش موضحاً بعض المفردات والمفاهيم في التأمين الصحي، موضحاً طبيعة البوليصة، واختلاف القطاع عن غيره بوجود شركات إدارة النفقات الطبية.

وفي إطار المداخلات، تحدث مستشار في التأمين الصحي عن أن قانون الضمان الصحي حتى تاريخه لم ير النور، وهو يشمل كل شيء في المجال الصحي، بخلاف التأمين، منوهاً بوجود قانون برسوم تشريعي منذ العام ٢٠١١ (يحمل الرقم ٤٦) ينص على تشميل المتقاعدين المدنيين والعسكريين بالتأمين الصحي، إلا أنه غير مطبق حتى تاريخه، الأمر الذي دفع العش للتدخل عبر النقاش مع صاحب المداخلة وقد وعد بمتابعة الموضوع باهتمام.

كما طلب المستشار في التأمين الصحي خلال مداخلته؛ المؤسسة العامة للتأمين بأن تطالب التأمينات الاجتماعية بالمساهمة في دفع قسط التأمين للعاملين في الدولة، وليس بدلاً من مساهمة مؤسسة التأمين، وأن يتم إيصال واقع التأمين للحكومة بشكل صحيح ودقيق.

> مستشار في التأمين الصحي: قانون التأمين على المتقاعدين غير مطبق.. وعلى التأمينات الاجتماعية المساهمة بأقساط الموظفين

«الوطن» تبحث في خيارات المصرف المركزي لطباعة وسك فئتي الخمسين والمئة ليرة: سيناريوهات العروض والكلف وتأثر سعر الصرف

تقديرات أولية: ٥ ليرات كلفة طباعة الـ٥٠ ليرة الورقية والمعدنية قد تزيد على قيمتها

| المحرر الاقتصادي

انتشرت أخبار عبر بعض المواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي مؤخراً حول نية مصرف سورية المركزي طرح نقود معدنية لفئتي ٥٠ و١٠٠ ليرة سورية، مدعّمة بالصور، ما دفع حاكم مصرف سورية المركزي لنفي الأمر عبر تصريحات لـ«الوطن»، ثم عاد مؤكداً نفيه من خلال صفحته الرسمية عبر موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، إذ نشر حاكم المركزي موضحاً المسألة: «كثرت الأسئلة حول اعتزام مصرف سورية المركزي طرح عملة نقدية معدنية فئة ٥٠ ليرة. وبدأ البعض بطرح أرقام ومزادات زعم بها أن السك سيشمل فئة ١٠٠ و٢٠٠ أيضاً وبعضهم وضع صوراً باستعمال برنامج فوتوشوب وغيره من البرامج المساعدة على تأجيج أخبار سواء كانت مقصودة أم لا لكنها لا تخدم إلا بالتشويش على الاستقرار النقدي الذي تشهده سورية منذ عام مضى. ونسي البعض أن سك النقود لا يُرتجل وإنما يتم وفق أصول متعارف عليها. وبعد أن تأكد الجميع في الأسابيع الماضية أن فئة ٢٠٠٠ كانت موجودة سابقاً (إصدار ٢٠١٥) ولم تؤثر في سعر الصرف أو المستوى العام للأسعار؛ وأن انتظار إنزالها بالأسواق كان يتطلب كما قلنا التوقيت السليم لمصلحة المواطنين لامتصاص جزئي لآثار ما حدث من خلل في السنوات الماضية.

أما فئة الخمسين المعدنية لو كانت مسكوكة لما تأخرنا بطرحها لتبديل الأوراق الحالية التي يعانيها الجميع بمن فيهم موظفو المصارف. وقد غاب عن أذهان الكثيرين ما نشرته الصحافة قبل سنوات بخصوص المرسوم رقم ١ لعام ٢٠١٠ الذي عدل المادة ٤٣ من قانون النقد الأساسي وأقر فئة الخمسين ليرة ضمن الفئات المعدنية المسموح سكها. وبالتالي قضية إقرارها تمت منذ سبع سنوات. لكن عملية السك لم تتم حتى تاريخه».

إذاً، يؤكد حاكم مصرف سورية المركزي طرح شكل جديد لفئة ٥٠ ليرة سورية، وهنا يتحدث عن سك قطع نقدية معدنية، دون التطرق لموضوع طباعة ورقية جديدة لفئة ١٠٠ ليرة، والتي بدأت تعاني مشكلة التلف أيضاً مثل فئة ٥٠ ليرة، ما يستدعي استبدالها، وهنا نسأل: حقيقةً، هل هناك خيارات أمام مصرف سورية المركزي ليحصل على عروض منافسة لسك وطباعة الأوراق النقدية الجديدة في ظل العقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب التي فرضتها الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي؟ وهل كلف الطباعة هي من يؤخر إصدار قرار السك؟ وهل يقتصر قرار السك والطباعة على فئة الخمسين ليرة فقط؟ وهل تؤثر عمليات الطبعة الجديدة في سعر صرف الليرة السورية؟

حاولت «الوطن» الإجابة عن تلك التساؤلات من خلال دراسة مفصلة للموضوع، أظهرت نتائجها أنه بالفعل هناك إمكانية أمام مصرف سورية المركزي لتلقي عروض منافسة لطباعة وسك نقود جديدة، وبعد البحث حول شركات طباعة وسك النقود، العامة والخاصة، تبين وجود احتمالات أمام مصرف سورية المركزي تتيح له طلب عروض من نحو ٢٠ شركة، بين عامة وخاصة، لدى الدول الصديقة، والمتعاونة اقتصادياً مع سورية، منها دول تتصدر عرش طباعة النقود في العالم، فالصين مثلاً يمكنها توفير إمكانية طباعة أوراق نقدية سورية جديدة عبر ثماني شركات، والهند عبر تسع شركات، إضافة إلى شركة في كوريا الديمقراطية، وأخرى في جنوب إفريقيا، ومثلها على الأقل في روسيا.

كلف طباعة النقود

بخصوص كلف الطباعة، فكما هو معروف، تزداد الكلفة كلما انخفضت الفئة النقدية، كنسبة مئوية منها، ما يجعل طباعة فئة الخميسن والمئة ليرة أعلى من كلف طباعة الفئات الأعلى، وهذا ما يتطلب استدراج عروض، لتخفيف إجمالي المبالغ المطلوبة لتأمين النقد الجديد، علماً بأن مجال المنافسة يبقى محدوداً نوعاً ما، نظراً للكلف التي تتحملها المطابع من ورق وميزات أمان وأسلوب طباعة.. وغيرها، إذ تزيد الكلف مع زيادة عناصر الأمان من أشرطة وعلامات مائية أو ليزرية وأشرطة خاصة، إلا أنه يضمن توفير بعض المبالغ على أساس الحجم المطلوب طباعته وسكه.

لتوضيح كلف الطباعة نسوق مثالين؛ الأول، وهو الأشهر عالمياً، مرتبط بكلف طباعة الأوراق النقدية الأميركية، إذ يكشف الموقع الرسمي للاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) الأميركي، أن طباعة ورقة الدولار الأميركي تكلف في عام (٢٠١٧) ٥,٤ سنتاً، أي إن الكلفة تشكل ٥,٤٪ من الدولار، لتنخفض النسبة إلى ٢,١٨٪ عند طباعة ورقة ٥ دولارات، إذ تكلف ١١,٥ سنتاً، وتنخفض أيضاً إلى ٠,٦١٪ لدى طباعة ورقة ٢٠ دولاراً، إذ تكلف ١٢,٢ سنتاً، كما تنخفض إلى ٠,٣٨٨٪ لدى طباعة ورقة ٥٠ دولاراً، إذ تكلف ١٩,٤ سنتاً، في حين تسجل النسبة ٠,١٥٥٪ لدى طباعة ورقة ١٠٠ دولار بكلفة ١٥,٥ سنتاً.

مثال آخر، هو طباعة الروبية الهندية، إذ نقل موقع صحيفة (بزنس لاين) الهندية عن المصرف المركزي الهندي أن طباعة ورقة الخمس روبيات تكلف ٠,٤٧ روبية، أي ٩,٤٪ من قيمتها، كما تكلف طباعة ورقة ١٠ روبيات ٠,٩٦ روبية، أي ٩,٦٪ من قيمتها، في حين تكلف طباعة فئة ٢٠ روبية ١,٤٦ روبية، أي ما نسبته ٨,٢٪ من قيمتها، وتنخفض النسبة إلى ٣,٦٢٪ لدى طباعة فئة ٥٠ روبية التي تكلف ١,٨١ روبية، وتنخفض إلى ٠,٧١٦٪ لدى طباعة فئة ٥٠٠ روبية التي تكلف ٣,٥٨ روبيات، كما تنخفض إلى ٠,٤٠٦٪ لدى طباعة فئة ١٠٠٠ روبية التي تكلف ٤,٠٦ روبيات. علماً بأن الهند تعد من كبار من يطبع النقود في العالم، وتحظى بمرتبة متقدمة، مع الصين، لجهة كمية النقود المطبوعة سنوياً.

بمقارنة بسيطة، يلاحظ أن طباعة فئة ٥٠ ليرة سورية تقارب طباعة فئة ٥ روبيات هندية، وخاصة بوجود احتمال أن تكون المطابع الهندية ضمن قائمة استدراج العروض أمام مصرف سورية المركزي، وفي المعاملة كما طباعة الروبية، تكون التكلفة الأولية نحو ٩,٤٪ من قيمة الورقة، أي أن طباعة فئة ٥٠ ليرة سورية تكلف بالحدّ الأدنى ٤,٧ ليرات سورية، وفي حال ازديادها، قد تصل ١٠بالمئة، لترتفع الكلفة إلى ٥ ليرات سورية، و١٠ ليرات سورية لطباعة ورقة المئة ليرة سورية.

ميزانية الطباعة

في سيناريو افتراضي، إذا تطلب الأمر طباعة ٤ مليارات ليرة سورية بشكل عاجل من فئة ٥٠ ليرة، لتأمين استبدال الأوراق التالفة في التداول، فهذا يعني طباعة ٥٠ مليون ورقة من فئة ٥٠ ليرة، كلفتها التقديرية ٤٠٠ مليون ليرة سورية، ومثلها لطباعة المبلغ ذاته من فئة المئة ليرة سورية، تقريباً، أي إن طباعة ٨ مليارات ليرة سورية من فئتي ٥٠ و١٠٠ ليرة سورية قد تكلف المصرف المركزي ٨٠٠ مليون ليرة سورية، طباعة فقط من دون أجور الشحن والنقل والتأمين، وبشكل تقديري أولي، على أساس الكلفة ١٠٪ من قيمة الورقة النقدية وهو رقم لا يشكل عائقاً أمام المصرف المركزي.

أما سك فئة ٥٠ ليرة سورية كقطعة معدنية، فالكلفة مختلفة تماماً، وهي حكماً أعلى من كلفة الطباعة الورقية، لأنها مرتبطة بوزن القطعة النقدية، وتركيبة المعادن المكونة لها، وأسعارها في البورصة العالمية، لذا تختلف كلف الطباعة من وقت لآخر، مع تقلبات أسعار المعادن في البورصة، وقد تصل كلفة السك إلى ١٠٠٪ من قيمة القطعة النقدية، كما أنها تقل أحياناً، وتزيد عليها أحياناً أخرى، إلا أن الفائدة المكتسبة منها هو عمر الفئة النقدية الطويل، وعدم الاضطرار إلى تبديلها لعدم تعرضها إلى تلف كبير يعوق استخدامها في التداول.

باستخدام سيناريو افتراضي، يقوم على أساس أن كلفة سك ٥٠ ليرة المعدنية يمثل ١٠٠٪ من قيمتها (أي أقل من سنت أمريكي واحد) فهذا يعني أن سك ٤ مليارات ليرة سورية من فئة ٥٠ ليرة سورية المعدنية، سوف يكلف ٤ مليارات ليرة سورية. علماً بأن كلفة سك السنت الأمريكي الواحد هذا العام تقدّر بنحو ١,٥ سنت، أي ١٥٠٪ من قيمته، وهذا يعطي مؤشراً أولياً لاحتمالات سك ٥٠ ليرة معدنياً، إذ قد ترتفع كلفة سكها إلى ٧٥ ليرة سورية، لتزداد كلفة طباعة الأربعة مليارات ليرة إلى ٦ مليارات.

وفي النهاية الموضوع مرتبط بالعروض التي قد يحصل عليها مصرف سورية المركزي لكلف السك والطباعة، والمخصصات النقدية لطباعة نقود جديدة في موازنة العام القادم (٢٠١٨).

أثر سعر الصرف

عن أثر طرح فئات نقدية جديدة في سعر صرف الليرة السورية، فالأمر مرتبط بحجم الكتلة النقدية في التداول بشكل رئيس، فإذا تم طرح الفئات الجديدة دون تغيير الكتلة النقدية، عبر الاستبدال، فهذا لن يؤثر في سعر الصرف، في حين تبرز التأثيرات لدى طرحها عبر زيادة الكتلة النقدية، إذ تخفض من قيمة الليرة أمام العملات الأجنبية، وهذا مستبعد. مع الأخذ بالحسبان أن عملية الاستبدال قد تترافق بارتفاع طفيف ومؤقت في سعر الصرف لأسباب نفسية مرتبطة بالمضاربة بهدف جني الأرباح، وهذا ما حدث لدى طرح فئة الألفين ليرة منذ فترة، إذ ارتفع سعر الصرف عدة أيام، ثم عاد إلى قرب مستواه السابق (قبل الطرح).